

**قانون رقم ٧ لسنة ٢٠٠٢  
بالموافقة على الإنضمام إلى الاتفاقية الخاصة بإعلان المحررات  
وتبليغها في الخارج في المواد المدنية والتجارية**

- بعد الإطلاع على الدستور ،
- وافق مجلس الأمة على القانون الآتي نصه ، وقد صدقنا عليه وأصدرناه ،

**مادة أولى**

ووفق على إنضمام دولة الكويت إلى الاتفاقية الخاصة بإعلان المحررات وتبليغها في الخارج في المواد المدنية والتجارية والمحررة في لاهاي في ١٩٦٥/١١/١٥ والملحقين الكاملين لها والمرافقة نصوصها لهذا القانون ، مع إصدار إعلان تفسيري بالنسبة لتعيين الهيئة المركزية التي تتولى المهام المبينة في المواد ٢، ٦، ٩، والحق في تعيين سلطات أخرى وفقا للمادة ١٨ ولظهور الفقرة الثالثة من المادة ١٦٥ والاعتراض على استخدام طرق الاعلان وإرسال المستندات المشار إليها في المادتين ٨، ١٠، والتحفظ على الفقرة الثانية من المادة (١٥) .

**مادة ثانية**

على الوزراء - كل فيما يخصه - تنفيذ هذا القانون ، ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

أمير الكويت  
جابر الأحمد الصباح

١٤٤٤ ذوالقعدة  
٢٠٠٢ فبراير

صدر بقصر بيان في  
الهاة .

## بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

### مذكرة إيضاحية

## لمشروع قانون بالموافقة على انضمام دولة الكويت الى الاتفاقية الخاصة بإعلان المحررات وتبليغها في الخارج في المواد المدنية والتجارية

يشكل انضمام دولة الكويت للاتفاقية المذكورة أهمية كبرى ، لما تضمنته من أحكام تعمل على تذليل الإجراءات المتعلقة بموضوع الاتفاقية مما يعود على دولة الكويت ورعاياها من تسهيل للعدالة وتوفير الجهد المطلوب للدخول في اتفاقيات ثنائية مع الدول الأخرى ، ومن أجل ذلك قررت دولة الكويت الانضمام للاتفاقية المشار إليها والتي أشارت المادة (١) منها الى أنها تسري بالنسبة لكافة المجالات المتعلقة بإرسال المحرر القضائي أو غير القضائي الى الخارج لإعلانه أو تبليغه وذلك في المواد المدنية والتجارية ، واحتوت الاتفاقية على ثلاثة فصول .

وخصص الفصل الأول منها للمحررات القضائية واشتمل على المواد من ٢-١٦ ، فنصت المادة (٢) على أنه على كل دولة متعاقدة تعيين هيئة مركزية تكلف باستلام طلبات الاعلان أو التبليغ الواردة من دولة أخرى متعاقدة والسير فيها ، ويتم تنظيم تلك الهيئة وفقاً للأوضاع المقررة في الدولة المطلوب منها الإعلان .

وبينت المواد ٣، ٤، ٥، ٦، ٧ طريقة توجيه طلب الإعلان والهيئة التي يوجه إليها وطريقة الإعلان والإجراءات التي تم اتخاذها في هذا الشأن فاشتطت أنه يوجه الى الهيئة المركزية في الدولة المطلوب منها الاعلان ، وأن يكون مطابقاً للنموذج المرفق بالاتفاقية ويرفق له المحرر القضائي أو صورة منه وذلك كله من نسختين ، وأجازت للهيئة المركزية اذا رأت أن الطلب لم يراع أحكام الاتفاقية أن تخطر الطالب بذلك ، كما أجازت لتلك الهيئة أن تقوم بنفسها أو تعمل على إتمام الإعلان إما وفقاً للأحكام المنصوص عليها في قانون الدولة المطلوب منها الاعلان ، وإما وفقاً للطريقة الخاصة التي يحددها الطالب ، وتقوم الهيئة المركزية المذكورة أو أي هيئة أخرى تعيينها الدولة لهذا الغرض باعداد شهادة مطابقة للنموذج الملحق بالاتفاقية متضمنة كيفية تنفيذ الطلب ، وفي حالة عدم التنفيذ يجب بيان السبب الذي حال دون ذلك .

كما اشتطت أن تدون البيانات المطبوعة على النموذج الملحق بالاتفاقية إما باللغة الفرنسية أو بالانجليزية ، وأجازت أن تحرر بإحدى اللغات الرسمية للدولة الأصلية ، على أن تملأ الفراغ

## (٢)

المقابل لهذه البيانات بلغة الدولة المطلوب منها الاعلان أو باللغة الفرنسية أو الانجليزية .

وأشارت المواد ١١،١٠،٩،٨ الى أنه لكل دولة متعاقدة الحق في اعلان المحررات للأشخاص في الخارج عن طريق رجال السلك السياسي أو القنصلي التابع لها ، وأجازت لكل دولة متعاقدة ابداء اعتراضها على استعمال هذه الرخصة في أراضيها ما لم يكن الاعلان موجهاً لأحد رعايا الدولة الأصلية .

كما أجازت لكل دولة متعاقدة تسليم المحررات القضائية الى سلطات دولة أخرى متعاقدة بالطريق القنصلي بغية اعلانها ، ولها أن تستخدم الطريق الدبلوماسي لنفس الغرض اذا دعت ظروف استثنائية لذلك ، وأشارت أيضاً أنه ما لم تقم معارضة من جانب الدولة المطلوب الاعلان فيها فإن أحكام الاتفاقية لا تحول دون قيام توجيه المحررات القضائية الى الأشخاص الموجودين بالخارج مباشرة بطريق البريد ، أو تولى المأمورين القضائيين والموظفين العموميين ومن اليهم في الدولة الأصلية في القيام باعلان أو تبليغ المحررات القضائية مباشرة ، أو قيام أي شخص له مصلحة في خصومة قضائية بالعمل على اعلان أو تبليغ المحررات مباشرة بمعرفة المأمورين القضائيين أو الموظفين العموميين في الدولة المطلوب الاعلان فيها ، كما أنه يجوز اتفاق الدول المتعاقدة على قبول طرق أخرى لإرسال المحررات القضائية بغية إعلانها خاصة طريق الإتصال المباشر بين السلطات التابعة لكل منها .

وأوضحت المواد ١٦،١٥،١٤،١٣،١٢ أنه لا يترتب على اعلان أو تبليغ المحررات القضائية الواردة من دولة متعاقدة أخرى دفع رسوم أو استرداد رسوم أو مصاريف عن خدمات قامت بها الدولة المطلوب منها الاعلان عدا ما أنفق بسبب تدخل مأمور قضائي أو أي شخص طبقاً لقانون الدولة المرسل اليها أو استخدام طريقة خاصة للإعلان ، وأنه لا يجوز رفض تنفيذ طلب الاعلان أو التبليغ المطابق للاتفاقية إلا إذا رأت الدولة المطلوب منها الاعلان أو تنفيذه أنه يمس سيادتها أو أراضيها ، ولا يجوز أيضاً رفض الاعلان أو التبليغ لمجرد أن قانونها الداخلي يقضي باختصاصها القضائي دون غيرها بنظر الدعوى القائمة ، وأن يتم تسوية الصعوبات الناجمة عن طلب ارسال المحررات القضائية للإعلان بالطرق الدبلوماسية ، وأن على القاضي أن يوقف الفصل في الدعوى التي أرسلت صحيفة افتتاحها أو أي ورقة مماثلة الى الخارج لاعلانها طبقاً لأحكام الاتفاقية ولم يحضر المدعي عليه مادام لم يثبت أن الصحيفة أعلنت أو بلغت وفقاً لقانون الدولة المطلوب منها الاعلان أو سلمت فعلاً للمدعي عليه أو في موطنه وأن ذلك قد تم في وقت

(٣)

مناسب ، وأجازت لكل دولة متعاقدة أن تجيز لقضائها أن يفصلوا في تلك الدعوى ولو لم تصل ثمة شهادة تثبت الاعلان اذا توافرت شروط هي أن تكون الصحيفة قد أرسلت وفقاً لإحدى الطرق المنصوص عليها في الاتفاقية ، وأن الميعاد الذي حدده القاضي قد انقضى ولم يتسن الحصول على أية شهادة رغم استعجال ذلك من الدولة المطلوب منها الاعلان ، وأنه اذا صدر حكم في دعوى ضد المدعي عليه أرسلت صحيفة افتتاحها الى الخارج لاعلانها فيجوز للقاضي اذا اقتضى الحال أن يرفع عنه السقوط المترتب على إنقضاء مواعيد الطعن اذا تبين أنه لم يقع خطأ من جانبه ولم يحط علماً في الوقت المناسب بالصحيفة وأن أوجه دفاعه لا تبدو مجردة من أي أساس ، وأجاز لكل دولة متعاقدة عدم قبول هذا الطلب اذا قدم بعد انتهاء المدة المبينة في تقريرها ولا ينطبق ذلك على الاحكام الخاصة بحالة الاشخاص .

وخصص الفصل الثاني من الاتفاقية للمحركات الغير قضائية حيث اشتمل على مادة وحيدة هي المادة (١٧) التي تجيز ارسال المحركات غير القضائية الصادرة من السلطات والمأمورين القضائيين في دولة متعاقدة لإعلانها أو تبليغها في دولة متعاقدة طبقاً للطرق والأحكام المنصوص عليها في الاتفاقية .

وخصص الفصل الثالث للأحكام العامة حيث اشتمل على المواد من ١٨-٣١ ونصت المادة (١٨) على أنه لكل دولة متعاقدة أن تعين سلطات أخرى بجانب الهيئة المركزية ويتعين عليها تحديد اختصاصاتها .

وأوضحت المادتان ٢٠،١٩ ان الاتفاقية لا تحول دون ما قد يبيحه القانون الداخلي في دولة متعاقدة من استخدام طرق أخرى غير المنصوص عليها في المواد السابقة لاعلان أو تبليغ الأوراق القضائية الواردة من الخارج داخل أراضيها أو دون اتفاق الدول المتعاقدة على مخالفة الفقرة (٢) من المادة (٣) والفقرتين ٤،٣ من المادة (٥) والمادة (٧) والفقرة (٢) من المادة (١٢) .

ونصت المادة (٢١) على أن تخطر دولة متعاقدة وزارة خارجية هولندا إما وقست ايداع التصديق أو الانضمام بعد ذلك بتعيين الهيئات المنصوص عليها في المواد ١٨،٩،٢ وتعين السلطة المبينة في المادة (٦) أو بمعارضتها في طرق الارسال المنصوص عليها في المادتين ١٠،٨ والقرارات المنصوص عليها في الفقرة (٢) من المادة (١٥) والفقرة (٣) من المادة (١٩) وبكل تعديل في البيانات أو في المعارضة أو الإقرارات المذكورة .

(٤)

وأوضحت المواد ٢٢، ٢٣، ٢٤، ٢٥ أن الاتفاقية تحل فيما يختص بالعلاقات بين الدول المصدقة عليها محل المواد من ١ الى ٧ من الاتفاقية الخاصة بالإجراءات المدنية والموقعة في لاهاي بتاريخ ١٧ يوليو ١٩٠٥ وبتاريخ ١ مارس ١٩٥٤ وذلك بالقدر الذي تكون فيه تلك الدول طرفاً فيها ، ولكن لا تخل هذه الاتفاقية بتطبيق المادتين ٢٣، ٢٤ من الاتفاقيتين المذكورتين ، وأن ذلك يسري على الاتفاقية الاضافية الملحقة باتفاقيتي ١٩٠٥ ، ١٩٥٤ المبرمتين بين الدول المتعلقة مالم تتفق هذه الدول على خلاف ذلك ، وإن الاتفاقية لا تمس الاتفاقيات التي تكون أو تصبح الدول المتعاقدة طرفاً فيها وذلك مع عدم الاخلال بالمادتين ٢٢ ، ٢٤ .

وبينت المواد من ٢٦ - ٣١ الأحكام المتعلقة بالتوقيع على الاتفاقية والانضمام اليها وتاريخ سريانها وميعاد العمل بها سواء بالنسبة للدولة التي لها حق التوقيع عليها أو الدول التي تتضمن اليها ، كما بينت مدة الاتفاقية وحددتها بخمس سنوات ابتداء من تاريخ نفاذها طبقاً للفقرة الأولى من المادة (٢٧) وتتجدد ضمناً لخمس سنوات مالم يتم الانسحاب منها ، وأوجب على وزارة خارجية هولندا بتبليغ الدول الموقعة على الاتفاقية والمنظمة اليها بالتوقيعات والتصديقات المشار اليها في المادة ٢٦ وتاريخ سريان الاتفاقية والانضمام اليها والامتدادات المشار اليها في المادة ٢٩ والتعيينات والمعارضة والقرارات المذكورة في المادة (٢١) واخطار الانسحابات المشار اليها بالفقرة (٣) من المادة (٣٠) ، وقد أرفق بالاتفاقية ملحق يتضمن نموذج لصيغة الطلب والشهادة وملحق أوراق معادة يتضمن البيانات غير الجوهرية في المحرر ، وبيان للمحرر القضائي وغير القضائي .

وقد روعي أن يتضمن مشروع القانون النص على اصدار اعلان تفسيري بالنسبة لتعيين الهيئة المركزية التي تتولى المهام المبينة في المواد ٩، ٦، ٢ ، والحق في تعيين سلطات أخرى وفقاً للمادة (١٨) وعن مفهوم دولة الكويت للفقرة الثالثة من المادة (١٦) والاعتراض على استخدام طرق الاعلان وارسال المستندات المشار اليها في المادتين ١٠، ٨ والتحفظ على الفقرة الثانية من المادة (١٥) .

ومن حيث أن الاتفاقية المشار اليها تحقق مصلحة دولة الكويت وفي نفس الوقت لا تتعارض أحكامها مع التزامات دولة الكويت في المجال الدولي .

وحيث أن وزارة العدل بوصفها الجهة المعنية قد طلبت ضرورة المبادرة الى انضمام دولة الكويت الى تلك الاتفاقية ، كما طلبت وزارة الخارجية اعداد الاداة القانونية اللازمة للتصديق عليها

(٥)

ومن حيث أن الاتفاقية المذكورة من الاتفاقيات التي تقتضي بحسب أحكامها أن يكون التصديق عليها بقانون طبقاً لنص الفقرة (٢) من المادة (٧٠) من الدستور .

لذلك فقد أعد مشروع القانون المرافق بالانضمام إليها .

(2)

15 نوفمبر سنة 1965

اتفاقية

خاصة بإعلان المحررات وتبليغها في الخارج  
في المواد المدنية والتجارية

ان الدولة الموقعة على هذه الاتفاقية .  
رغبةً منها في إيجاد الوسائل الملائمة التي تكفل علم الأشخاص المعنيين في  
الوقت المناسب بالمحررات القضائية وغير القضائية التي يجب إعلانها  
بالخارج .  
وبدافع من الحرص على تحسين التعاون القضائي المشترك في هذا  
الخصوص بتبسيط الإجراءات وتعجيلها .  
قررت عقد اتفاقية لهذا الغرض وانفقت فيما بيننا على الأحكام التالية :

( مادة 1 )

تسري هذه الاتفاقية في المواد المدنية والتجارية بالنسبة لكافة المجالات التي  
يتعين فيها إرسال محرر قضائي أو غير قضائي إلى الخارج لإعلانه أو تبليغه .  
ولا تسري هذه الاتفاقية إذا كان عنوان الشخص المراد إعلانه بالمحرر غير  
معروف .

(3)

## الفصل الأول - المحررات القضائية

## ( مادة 2 )

تعين كل دولة متعاقدة هيئة مركزية تكلف طبقاً للمواد من 3 إلى 6 بإستلام طلبات الإعلان ، أو التبليغ الواردة من دولة أخرى متعاقدة والسير بها .  
ويتم تنظيم الهيئة المركزية وفقاً للأوضاع المقررة من الدولة المطلوب منها الإعلان .

## ( مادة 3 )

توجه الهيئة أو الموظف القضائي المختص وفقاً لقوانين الدولة الأصاية طلباً مطابقاً للنموذج الملحق بهذه الاتفاقية إلى الهيئة المركزية في الدولة المطلوب منها الإعلان دون ما حاجة للتصديق على المستندات أو لأي إجراء مشابه .  
ويجب أن يرفق بالطلب المحرر القضائي أو صورة منه ، وذلك كله من نسختين .

## ( مادة 4 )

إذا بدا للهيئة المركزية أن أحكام الاتفاقية لم تراعى فإنها تخطر الطالب بالأمر فوراً مع توضيح ما ارتأته في طلبه من مأخذ .

## ( مادة 5 )

تقوم الهيئة المركزية في الدولة الموجه إليها الطلب بإعلان المحرر القضائي بنفسها أو تعمل على إتمام الإعلان :



(4)

(أ) أما وفقاً للأحكام المنصوص عليها في قانون الدولة المطلوب منها الإعلان أو التبليغ بشأن إعلان الأوراق المحررة في هذه الدولة والمراد إعلانها إلى أشخاص موجودين في أراضيها .

(ب) وأما وفقاً للطريقة الخاصة التي يحددها الطالب بشرط ألا تتعارض مع قانون الدولة المطلوب منها الإعلان .

وباستثناء الحالة المنصوص عليها في الفقرة الأولى تحت رقم ب ، فإنه يجوز دائماً تسليم المحرر إلى المرسل إليه إذا قلبه بإختياره .

وإذا تعين إعلان المحرر أو تبليغه طبقاً للفقرة الأولى فإنه يجوز للهيئة المركزية أن تطلب ترجمته إلى اللغة أو إحدى اللغات الرسمية في بلدها .  
وتسلم إلى المرسل إليه صورة الطلب المطابق للنموذج الملحق بهذه الاتفاقية والذي يتضمن البيانات الأساسية الوارئة في المحرر .

## ( مادة 6 )

تقوم الهيئة المركزية في الدولة المطلوب منها الإعلان أو أية هيئة أخرى تعيينها الدولة لهذا الغرض بإعداد شهادة مطابقة للنموذج الملحق بهذه الاتفاقية .

ويوضح في هذه الشهادة كيفية تنفيذ الطلب ، فيبين فيها شكل التنفيذ وتاريخه والشخص الذي سلم إليه المحرر ، ويوضح فيها عند الإقتضاء ، السبب الذي حال دون التنفيذ . ويجوز للطالب في حالة عدم صدور الشهادة من الهيئة المركزية أو من أية هيئة قضائية أو يطلب التأشير عليها من إحدى هاتين الهيئتين .  
وتوجه الشهادة إلى الطالب مباشرة .

(5)

( مادة 7 )

يجب أن تحرر البيانات المطبوعة على النموذج الملحق بهذه الاتفاقية أما باللغة الفرنسية أو باللغة الإنجليزية . ويجوز أن تحرر فيما عدا ذلك بإحدى اللغات الرسمية للدولة الأصلية .  
ويملاً الفراغ المقابل لهذه البيانات أما بلغة الدولة المطلوب منها الإعلان أو بإحدى اللغتين الفرنسية أو الإنجليزية .

( مادة 8 )

لكل دولة متعاقدة الحق في أن تعمل في غير اكرام على إعلان المحررات القضائية أو تبليغها مباشرة إلى الأشخاص الموجودين بالخارج عن طريق رجال السلك السياسي أو القنصلي التابع لها .  
ويجوز لكل دولة متعاقدة أن تعترض على استعمال هذه الرخصة في أراضيها إلا إذا كان الإعلان أو التبليغ موجهاً لأحد رعايا الدولة الأصلية .

( مادة 9 )

يجوز لكل دولة متعاقدة - عدا ما ذكر - أن تستخدم الطريق القنصلي لتسليم المحررات القضائية إلى سلطات دولة أخرى متعاقدة تعيينها هذه الأخيرة بغية إعلانها أو تبليغها .  
ولكل دولة متعاقدة الحق في أن تستخدم الطريق الدبلوماسي للغرض نفسه إذا دعت ظروف استثنائية لذلك .

(6)

( مادة 10 )

ما لم تقم معارضة من جانب الدولة المطلوب الإعلان فيها لا تحول هذه الاتفاقية دون القيام بما يأتي :

(أ) توجيه المحررات القضائية إلى الأشخاص الموجودين بالخارج مباشرةً بطريق البريد .

(ب) تولي المأمورين القضائيين والموظفين العموميين ومن إليهم من ذوي الإختصاص في الدولة الأصلية على إعلان وتبليغ المحررات القضائية مباشرة بمعرفة المأمورين القضائيين أو الموظفين ومن إليهم من ذوي الإختصاص في الدولة المطلوب الإعلان فيها .

(ج) قيام أي شخص له مصلحة في خصومة قضائية بالعمل على إعلان أو تبليغ المحررات القضائية مباشرة بمعرفة المأمورين القضائيين أو الموظفين العموميين ومن إليهم من ذوي الإختصاص في الدولة المطلوب الإعلان فيها .

( مادة 11 )

لا تحول هذه الاتفاقية دون إتفاق الدول المتعاقدة على قبول طرق أخرى لإرسال المحررات القضائية بغية إعلانها أو تبليغها غير الطرق المنصوص عليها في المواد السابقة ، وخاصة طريق الإتصال المباشر بين السلطات التابعة لكل منها .

(7)

## ( مادة 12 )

لا يترتب على إعلان أو تبليغ المحررات القضائية الواردة من دولة متعاقدة دفع أو استرداد رسوم أو مصاريف عن خدمات قامت بها الدولة المطلوب منها الإعلان .

ويجب على الطالب أن يدفع أو يرد المصاريف التي تكون قد أنفقت بسبب :  
(أ) تدخل مأمور قضائي أو أي شخص مختص طبقاً لقانون الدولة المرسل إليها المحرر .

(ب) استخدام طريقة خاصة للإعلان .

## ( مادة 13 )

لا يجوز رفض تنفيذ طلب الإعلان أو التبليغ المطابق لهذه الاتفاقية إلا إذا رأت الدولة المطلوب منها الإعلان أن تنفيذه من شأنه المساس بسيادتها أو بأمنها .

ولا يجوز رفض التنفيذ لمجرد أن قانون الدولة المطلوب منها ذلك يقضي باختصاصها القضائي دون سواها بنظر الدعوى القائمة إذ أنه لا يعرف الأساس القانوني الذي يساند موضوع الطلب .

## ( مادة 14 )

تسوي بلطرق الدبلوماسية جميع الصعوبات الناجمة عن طلب إرسال المحررات القضائية لإعلانها وتبليغها .

(8)

## ( مادة 15 )

إذا اقتضت الحال إرسال صحيفة افتتاح الدعوى أو أية ورقة مماثلة إلى الخارج لإعلانها أو تبليغها طبقاً لأحكام هذه الاتفاقية ولم يحضر المدعى عليه فعلى القاضي أن يوقف الفصل في الدعوى ما دام لم يثبت :

(أ) أن الصحيفة قد أعلنت أو بلغت وفقاً للأحكام المقررة في قانون الدولة المطلوب منها إعلان أو تبليغ الورقة المحررة فيها والمخصصة لأشخاص موجودين في أراضيها .

(ب) أو أن الصحيفة قد سلمت فعلاً إلى المدعي عليه أو في موطنه بطريقة أخرى نصت عليها هذه الاتفاقية .

وأن الإعلان أو التبليغ أو التسليم في كل من هاتين الحالتين قد تم في وقت مناسب يتسنى فيه للمدعي عليه تقديم دفاعه .

يخول لكل دولة متعاقدة بالرغم من أحكام الفقرة السابقة أن تقرر بأن لقضاتها أن يفصلوا في الدعوى ولو لم تصل ثمة شهادة تثبت الإعلان أو التبليغ أو التسليم إذا توافرت الشروط الآتية :

(أ) أن الصحيفة أرسلت وفقاً لإحدى الطرق المنصوص عليها في هذه الاتفاقية .

(ب) أن الميعاد الذي يحدده القاضي في كل حالة خاصة والذي لا يقل عن ستة شهور قد إنقضى منذ تاريخ إرساله الصحيفة .

(ج) أنه بالرغم من اتخاذ كافة إجراءات التعجيل لدى السلطات المختصة في الدولة المطلوب منها الإعلان لم يتسن الحصول على أية شهادة .

(9)

ولا تحول هذه المادة دون صدور أمر القاضي بإتخاذ كافة التدابير المؤقتة أو التحفظية في حالة الإستعجال .

## ( مادة 16 )

إذا اقتضى الحال إرسال صحيفة افتتاح الدعوى أو أية ورقة مماثلة إلى الخارج لإعلانها أو تبليغها طبقاً لأحكام هذه الاتفاقية وصدر حكم ضد المدعي عليه المتخلف عن الحضور جاز للقاضي أن يرفع عنه السقوط المترتب على إنقضاء مواعيد الطعن إذا توافرت الشروط الآتية :

(أ) أن المدعي عليه - دون وقوع خطأ من جانبه - لم يحط علماً في الوقت المناسب بالصحيفة المذكورة لتقديم دفاعه ولا بالحكم الصادر ضده ليطعن فيه .

(ب) أن أوجه دفاع المدعي عليه لا تبدو مجردة من كل أساس ولا يقبل طلب الإعفاء من سقوط المواعيد إذا لم يقدم في ميعاد معقول إبتداء من تاريخ علم المدعي عليه بالحكم .

يخول لكل دولة متعاقدة أن تقرر عدم قبول هذا الطلب إذا قدم بعد إنقضاء الأجل المحدد في تقريرها ، على ألا يقل هذا الأجل عن سنة إعتباراً من تاريخ صدور الحكم .

ولا تطبق هذه المادة على الأحكام المتعلقة بحالة الأشخاص .

(10)

## الفصل الثاني - المحررات غير القضائية

( مادة 17 )

المحررات غير القضائية الصادرة من السلطات والمأمورين القضائيين في دولة متعاقدة يجوز إرسالها لإعلانها أو تبليغها في دولة أخرى متعاقدة وفقاً للطرق والشروط المنصوص عليها في هذه الاتفاقية .

## الفصل الثالث - أحكام عامة

( مادة 18 )

لكل دولة متعاقدة أن تعين علاوة على الهيئة المركزية سلطات أخرى تقوم هي بتحديد اختصاصاتها . ومع ذلك يحق للطالب دوماً أن يتصل بالهيئة المركزية مباشرة .  
وللدول الإتحادية مكنة تعيين أكثر من هيئة مركزية واحدة .

( مادة 19 )

لا تحول هذه الاتفاقية دون ما قد يبيحه القانون الداخلي في دولة متعاقدة من استخدام طرق أخرى غير تلك المنصوص عليها في المواد السابقة لإعلان أو تبليغ الأوراق القضائية الواردة من الخارج داخل أراضيها .

( مادة 20 )

لا تحول هذه الاتفاقية دون اتفاق الدول المتعاقدة على مخالفة ما يأتي :-  
(أ) الفقرة 2 من المادة 3 فيما تتطلبه من نسختين من الأوراق المرسلة .

## (11)

- (ب) الفقرة 3 من المادة 5 والمادة 7 فيما يتعلق باستخدام اللغات .  
 (ج) الفقرة 4 من المادة 5 .  
 (د) الفقرة 2 من المادة 12 .

## ( مادة 21 )

تخطر كل دولة متعاقدة وزارة خارجية هولندا أما وقت إيداع التصديق أو الإنضمام وما بعد ذلك بما يلي :-

- (أ) تعيين الهيئات المنصوص عليها في المادتين 2 ، 18 .  
 (ب) تعيين السلطة المختصة بإعداد الشهادة المنصوص عليها في المادة 6 .  
 (ج) تعيين الهيئة المختصة بإستلام المحررات المرسله بالطريق القنصلي طبقاً للمادة 9 .

وتخطر عند الإقتضاء وبنفس الشروط بما يلي :-

- (أ) معارضتها في استعمال طرق الإرسال المنصوص عليها بالمادتين 8 ، 10 .  
 (ب) الإقرارات المنصوص عليها في الفقرة 2 من المادة 15 وفي الفقرة 3 من المادة 19 .

(ج) كل تعديل في البيانات أو في المعارضة أو في الإقرارات المذكورة أعلاه .

## ( مادة 22 )

تحل هذه الاتفاقية فيما يختص بالعلاقات بين الدول المصدقة عليها محل المواد من 1 إلى 7 من الاتفاقية الخاصة بالإجراءات المدنية الموقع عليها في لاهاي بتاريخ 17 يولييه سنة 1905 وأول مارس سنة 1954 ، وذلك بالقدر الذي تكون فيه تلك الدول طرفاً في إحدى هاتين الاتفاقيتين .



(12)

## ( مادة 23 )

لا تخل هذه الاتفاقية فيما يختص بتطبيق المادة 23 من الاتفاقية الخاصة بالإجراءات المدنية الموقع عليها في لاهاي بتاريخ 17 يوليه سنة 1905 ولا بالمادة 24 من الاتفاقية الموقع عليها في لاهاي ما لم تستخدم في الاتصال وسائل مماثلة لتلك التي نص عليها في هاتين الاتفاقيتين .

## ( مادة 24 )

تسرى كذلك على هذه الاتفاقية الإضافية الملحقة باتفاقيتي 1905 ، 1954 المبرمتين بين الدول المتعاقدة ما لم تتفق الدول المعنية على ما يخالف ذلك .

## ( مادة 25 )

مع عدم الإخلال بالمادتين 22 ، 24 لا تمس هذه الاتفاقية الاتفاقيات التي تكون أو تصبح الدول المتعاقدة طرفاً فيها والتي تتضمن أحكاماً بشأن المسائل التي نظمتها هذه الاتفاقية .

## ( مادة 26 )

يعد التوقيع على هذه الاتفاقية مفتوحاً للدول الممثلة في الدورة العاشرة لمؤتمر لاهاي للقانون الدولي الخاص .  
ويصدق عليها وتودع وثائق التصديق بوزارة خارجية هولندا

(13)

## ( مادة 27 )

تسرى هذه الاتفاقية من اليوم الستين بعد ايداع وثيقة التصديق الثالثة المنصوص عليها في الفقرة الثانية من المادة 26 .  
ويبدأ العمل بالاتفاقية بالنسبة لكل دولة وقعت بالتصديق عليها في تاريخ لاحق من اليوم الستين بعد ايداع وثيقة التصديق .

## ( مادة 28 )

لكل دولة غير ممثلة في الدورة العاشرة لمؤتمر لاهاي للقانون الدولي الخاص أن تنضم إلى هذه الاتفاقية بعد بدء العمل بها طبقاً للفقرة الأولى من المادة 27 ، وتودع وثيقة الانضمام بوزارة خارجية هولندا .  
ولا يبدأ سريان الاتفاقية بالنسبة للدولة المنضمة إلا بانتهاء كل معارضة تعلن إلى وزارة خارجية هولندا من جانب إحدى الدول التي تم تصديقها على الاتفاقية قبل الإيداع في مدي ستة شهور من تاريخ إبلاغ هذه الوزارة بالانضمام .

وفي حالة عدم الإعتراض يبدأ سريان الاتفاقية بالنسبة للدولة المنضمة إعتباراً من أول يوم من الشهر التالي لانقضاء آخر المواعيد المبينة في الفقرة السابقة .

(14)

( مادة 29 )

لكل دولة أن تعلن عند التوقيع أو التصديق أو الانضمام أن هذه الاتفاقية تمتد إلى مجموع الأقاليم التي تمثلها دولياً أو إلى واحد أو أكثر منها . وينتج هذا الإعلان أثره عند بدء سريان الاتفاقية بالنسبة لهذه الدولة .  
ولكل إمتداد من هذا النوع يجرى تبليغه فيما إلى وزارة خارجية هولندا .

ويبدأ سريان الاتفاقية بالنسبة للأقاليم التي يشملها الإمتداد في اليوم الستين بعد التبليغ المذكور في الفقرة السابقة .

( مادة 30 )

مدة هذه الاتفاقية خمس سنوات ابتداء من تاريخ نفاذها طبقاً للفقرة الأولى من المادة 27 حتى بالنسبة للدول التي تصدق عليها أو تنضم إليها في تاريخ لاحق .

وتتحدد الاتفاقية ضمناً من خمس سنوات ما لم يتم الإنسحاب منها .  
ويبلغ الإنسحاب إلى وزارة خارجية هولندا قبل انقضاء مدة الخمس سنوات وستة شهور على الأقل .  
ويجوز أن يقتصر الإنسحاب على بعض الأقاليم التي تنطبق عليها الاتفاقية .

ولا ينتج التبليغ بالإنسحاب أثره إلا بالنسبة للدولة التي قامت بالإخطار عنه ، وتظل الاتفاقية سارية المفعول بالنسبة للدول المتعاقدة الأخرى .

(15)

## ( مادة 31 )

تقوم وزارة خارجية هولندا بتبليغ الدول المشار إليها في المادة 26 وكذلك الدول التي انضمت للاتفاقية طبقاً لنص المادة 28 بالآتي :-

(أ) التوقيعات والتصديقات المشار إليها بالمادة 26 .

(ب) تاريخ سريان هذه الاتفاقية طبقاً لأحكام الفقرة الأولى من المادة 27 .

(ج) الإنضمام المشار إليها بالمادة 28 وتاريخ بدء سريانها .

(د) الإمتدادات المشار إليها في المادة 29 وتاريخ بدء سريانها .

(هـ) التعيينات والمعارضة والإقرارات المذكورة بالمادة 21 .

(ز) إخطارات الأنسحاب المشار إليها بالفقرة 3 من المادة 30 وإثبات لذلك قام الموقعون أدناه بموجب السلطة المخولة لهم بتوقيع هذه الاتفاقية .

حرر في لاهاي بتاريخ . . . . . باللغتين الفرنسية والإنجليزية بحجة متساوية في الإثبات للتعين ، وذلك من نسخة واحدة تودع محفوظات حكومة هولندا وترسل بالطريق الدبلوماسي إلى كل دولة من الدول الممثلة في الدورة العاشرة لمؤتمر لاهاي للقانون الدولي الخاص .

## ملحق بالاتفاقية

## صيغة الطلب والشهادة

## طلب

إعلان أو تبليغ محرر قضائي أو غير قضائي للخارج الاتفاقية الخاصة بإعلان وتبليغ المحررات في الخارج في المواد المدنية والتجارية الموقع عليها في لاهاي بتاريخ \_\_\_\_\_ سنة \_\_\_\_\_ .

(16)

شخصية وعنوان الطالب \_\_\_\_\_ عنوان الهيئة المرسل إليها يتشرف  
الطالب الموقع أدناه بأن يرسل إلى الهيئة المذكورة من صورتين - الأوراق  
الموضحة في أسفله ويرجو وفقاً للمادة الخامسة من الاتفاقية السالفة الذكر  
توصيلها بدون تأخير إلى المرسل إليه  
(شخصية المرسل إليه وعنوانه) .

(أ) طبقاً للشكل القانوني (م 3 فقرة أ) (\*) .

(ب) طبقاً للشكل الخاص الآتي (م 5 فقرة ب) (\*) .

(ج) وعند الاقتضاء بالتسليم العادي . (م 5 فقرة 2) (\*) .  
المرجو من هذه السلطة أن تعيد أو تعمل على إعادة صورة من المحرر  
وملحقاته مع الشهادة المبينة في ظهر النموذج .

بيان المستندات \_\_\_\_\_  
\_\_\_\_\_  
\_\_\_\_\_  
\_\_\_\_\_

تم في \_\_\_\_\_ بتاريخ \_\_\_\_\_  
توقيع أو خاتم أو هما معاً.

(17)

### ظهر النموذج

#### شهادة

تتشرف السلطة الموقعة أدناه بأن تشهد طبقاً للمادة 6 من الاتفاقية السالفة الذكر .

(أ) تشطب البيانات التي لا يعمل بها .

١ - أن الطالب قد نفه (\*) .

- بتاريخ \_\_\_\_\_

- (في الجهة والشارع والرقم) \_\_\_\_\_

- بإحدى الطرق الآتية المقرر بالمادة الخامسة :

(أ) وفقاً للشكل القانوني (\*) .

(ب) وفقاً للشكل الخاص التالي (\*) .

(ج) وعند الاقتضاء بالتسليم العادي (\*) .

الوثائق الواردة ذكرها في الطلب قد سلمت إلى \_\_\_\_\_

- شخصية وصفة المستلم .

2 - أن الطلب لم ينفذ بسبب الوقائع الآتية (\*) :

طبقاً للفقرة 2 من المادة 12 من الاتفاقية على الطالب أن يدفع أو يرد النفقات المحددة مفرداتها بالمذكورة المرفقة (\*) .

(١٨)

ملحق :

أوراق معادة \_\_\_\_\_ تم في \_\_\_\_\_ بتاريخ \_\_\_\_\_  
 عند الإقتضاء ببيان بالمحررات التي تبرر التوقيع أو الخاتم أو هما معا  
 التنفيذ \_\_\_\_\_

(\*) تشطب البيانات التي لا يعمل بها .

بيانات غير جوهرية في المحرر  
 الاتفاقية الخاصة بإعلان وتبليغ المحررات في الخارج في المواد المدنية  
 والتجارية الموقع عليها في لاهاي \_\_\_\_\_

(المادة 5 فقرة ١)

اسم وعنوان السلطة الطالبة \_\_\_\_\_  
 \_\_\_\_\_  
 شخصية الطرفين (\*\*)

محرر قضائي (\*\*)

طبيعة وموضوع المحرر \_\_\_\_\_  
 \_\_\_\_\_

(١٥)

طبيعة وموضوع الدعوى ، وعند الاقتضاء يذكر المبلغ المتنازع عليه

---

---

---

تاريخ وكان الحضور (\*\*)

---

الهيئة القضائية التي أصدرت الحكم (\*\*)

تاريخ صدور الحكم (\*\*)

بيانات تتفق بالمواعيد الواردة بالمحرر

---

محرر غير قضائي (\*\*)

طبيعة وموضوع المحرر

بيانات تتفق بالمواعيد الواردة بالمحرر (\*\*)

---

(\*) يذكر عند الاقتضاء اسم ولقب وعنوان المعني بإرسال المحرر .

(\*\*) تشطب البيانات التي لا يعمل بها .



XIV. CONVENTION RELATIVE A LA SIGNIFICATION  
ET LA NOTIFICATION A L'ÉTRANGER DES ACTES  
JUDICIAIRES ET EXTRAJUDICIAIRES EN MATIÈRE  
CIVILE OU COMMERCIALE

(Conclue le 15 novembre 1965)

Les États signataires de la présente Convention,  
Désirant créer les moyens appropriés pour que les actes judiciaires  
et extrajudiciaires qui doivent être signifiés ou notifiés à l'étranger  
soient connus de leurs destinataires en temps utile,  
Soucieux d'améliorer à cette fin l'entraide judiciaire mutuelle en  
simplifiant et en accélérant la procédure,  
Ont résolu de conclure une Convention à ces effets et sont convenus  
des dispositions suivantes:

Article premier

La présente Convention est applicable, en matière civile ou commerciale, dans tous les cas où un acte judiciaire ou extrajudiciaire doit être transmis à l'étranger pour y être signifié ou notifié.

La Convention ne s'applique pas lorsque l'adresse du destinataire de l'acte n'est pas connue.

CHAPITRE I — ACTES JUDICIAIRES

Article 2

Chaque Etat contractant désigne une Autorité centrale qui assume, conformément aux articles 3 à 6, la charge de recevoir les demandes de signification ou de notification en provenance d'un autre Etat contractant et d'y donner suite.

L'Autorité centrale est organisée selon les modalités prévues par l'Etat requis.

Article 3

L'autorité ou l'officier ministériel compétents selon les lois de l'Etat d'origine adresse à l'Autorité centrale de l'Etat requis une demande conforme à la formule modèle annexée à la présente Convention, sans qu'il soit besoin de la légalisation des pièces ni d'une autre formalité équivalente.

La demande doit être accompagnée de l'acte judiciaire ou de sa copie, le tout en double exemplaire.

Article 4

Si l'Autorité centrale estime que les dispositions de la Convention n'ont pas été respectées, elle en informe immédiatement le requérant en précisant les griefs articulés à l'encontre de la demande.

Article 5

L'Autorité centrale de l'Etat requis procède ou fait procéder à la signification ou à la notification de l'acte:

a) soit selon les formes prescrites par la législation de l'Etat requis

XIV. CONVENTION ON THE SERVICE ABROAD OF  
JUDICIAL AND EXTRAJUDICIAL DOCUMENTS  
IN CIVIL OR COMMERCIAL MATTERS

(Concluded November 15, 1965)

The States signatory to the present Convention,  
Desiring to create appropriate means to ensure that judicial and extrajudicial documents to be served abroad shall be brought to the notice of the addressee in sufficient time,

Desiring to improve the organisation of mutual judicial assistance for that purpose by simplifying and expediting the procedure,

Have resolved to conclude a Convention to this effect and have agreed upon the following provisions:

Article 1

The present Convention shall apply in all cases, in civil or commercial matters, where there is occasion to transmit a judicial or extrajudicial document for service abroad.

This Convention shall not apply where the address of the person to be served with the document is not known.

CHAPTER I — JUDICIAL DOCUMENTS

Article 2

Each contracting State shall designate a Central Authority which will undertake to receive requests for service coming from other contracting States and to proceed in conformity with the provisions of articles 3 to 6.

Each State shall organise the Central Authority in conformity with its own law.

Article 3

The authority or judicial officer competent under the law of the State in which the documents originate shall forward to the Central Authority of the State addressed a request conforming to the model annexed to the present Convention, without any requirement of legalisation or other equivalent formality.

The document to be served or a copy thereof shall be annexed to the request. The request and the document shall both be furnished in duplicate.

Article 4

If the Central Authority considers that the request does not comply with the provisions of the present Convention it shall promptly inform the applicant and specify its objections to the request.

Article 5

The Central Authority of the State addressed shall itself serve the document or shall arrange to have it served by an appropriate agency either—

a) by a method prescribed by its internal law for the service of

pour la signification ou la notification des actes dressés dans ce pays et qui sont destinés aux personnes se trouvant sur son territoire,

b) soit selon la forme particulière demandée par le requérant, pourvu que celle-ci ne soit pas incompatible avec la loi de l'Etat requis.

Sauf le cas prévu à l'alinéa premier, lettre b), l'acte peut toujours être remis au destinataire qui l'accepte volontairement.

Si l'acte doit être signifié ou notifié conformément à l'alinéa premier, l'Autorité centrale peut demander que l'acte soit rédigé ou traduit dans la langue ou une des langues officielles de son pays.

La partie de la demande conforme à la formule modèle annexée à la présente Convention, qui contient les éléments essentiels de l'acte, est remise au destinataire.

#### Article 6

L'Autorité centrale de l'Etat requis ou toute autorité qu'il aura désignée à cette fin établit une attestation conforme à la formule modèle annexée à la présente Convention.

L'attestation relate l'exécution de la demande; elle indique la forme, le lieu et la date de l'exécution ainsi que la personne à laquelle l'acte a été remis. Le cas échéant, elle précise, le fait qui aurait empêché l'exécution.

Le requérant peut demander que l'attestation qui n'est pas établie par l'Autorité centrale ou par une autorité judiciaire soit visée par l'une de ces autorités.

L'attestation est directement adressée au requérant.

#### Article 7

Les mentions imprimées dans la formule modèle annexée à la présente Convention sont obligatoirement rédigées soit en langue française, soit en langue anglaise. Elles peuvent, en outre, être rédigées dans la langue ou une des langues officielles de l'Etat d'origine.

Les blancs correspondant à ces mentions sont remplis soit dans la langue de l'Etat requis, soit en langue française, soit en langue anglaise.

#### Article 8

Chaque Etat contractant a la faculté de faire procéder directement, sans contrainte, par les soins de ses agents diplomatiques ou consulaires, aux significations ou notifications d'actes judiciaires aux personnes se trouvant à l'étranger.

Tout Etat peut déclarer s'opposer à l'usage de cette faculté sur son territoire, sauf si l'acte doit être signifié ou notifié à un ressortissant de l'Etat d'origine.

#### Article 9

Chaque Etat contractant a, de plus, la faculté d'utiliser la voie consulaire pour transmettre, aux fins de signification ou de notification, des actes judiciaires aux autorités d'un autre Etat contractant que celui-ci a désignées.

Si des circonstances exceptionnelles l'exigent, chaque Etat contractant a la faculté d'utiliser, aux mêmes fins, la voie diplomatique.

documents in domestic actions upon persons who are within its territory, or

b) by a particular method requested by the applicant, unless such a method is incompatible with the law of the State addressed.

Subject to sub-paragraph (b) of the first paragraph of this article, the document may always be served by delivery to an addressee who accepts it voluntarily.

If the document is to be served under the first paragraph above, the Central Authority may require the document to be written in, or translated into, the official language or one of the official languages of the State addressed.

That part of the request, in the form attached to the present Convention, which contains a summary of the document to be served, shall be served with the document.

#### Article 6

The Central Authority of the State addressed or any authority which it may have designated for that purpose, shall complete a certificate in the form of the model annexed to the present Convention.

The certificate shall state that the document has been served and shall include the method, the place and the date of service and the person to whom the document was delivered. If the document has not been served, the certificate shall set out the reasons which have prevented service.

The applicant may require that a certificate not completed by a Central Authority or by a judicial authority shall be countersigned by one of these authorities.

The certificate shall be forwarded directly to the applicant.

#### Article 7

The standard terms in the model annexed to the present Convention shall in all cases be written either in French or in English. They may also be written in the official language, or in one of the official languages, of the State in which the documents originate.

The corresponding blanks shall be completed either in the language of the State addressed or in French or in English.

#### Article 8

Each contracting State shall be free to effect service of judicial documents upon persons abroad, without application of any compulsion, directly through its diplomatic or consular agents.

Any State may declare that it is opposed to such service within its territory, unless the document is to be served upon a national of the State in which the documents originate.

#### Article 9

Each contracting State shall be free, in addition, to use consular channels to forward documents, for the purpose of service, to those authorities of another contracting State which are designated by the latter for this purpose.

Each contracting State may, if exceptional circumstances so require, use diplomatic channels for the same purpose.

## Article 10

La présente Convention ne fait pas obstacle, sauf si l'Etat de destination déclare s'y opposer:

- à la faculté d'adresser directement, par la voie de la poste, des actes judiciaires aux personnes se trouvant à l'étranger,
- à la faculté, pour les officiers ministériels, fonctionnaires ou autres personnes compétents de l'Etat d'origine, de faire procéder à des significations ou notifications d'actes judiciaires directement par les soins des officiers ministériels, fonctionnaires ou autres personnes compétents de l'Etat de destination,
- à la faculté, pour toute personne intéressée à une instance judiciaire, de faire procéder à des significations ou notifications d'actes judiciaires directement par les soins des officiers ministériels, fonctionnaires ou autres personnes compétents de l'Etat de destination.

## Article 11

La présente Convention ne s'oppose pas à ce que des Etats contractants s'entendent pour admettre, aux fins de signification ou de notification des actes judiciaires, d'autres voies de transmission que celles prévues par les articles qui précèdent et notamment la communication directe entre leurs autorités respectives.

## Article 12

Les significations ou notifications d'actes judiciaires en provenance d'un Etat contractant ne peuvent donner lieu au paiement ou au remboursement de taxes ou de frais pour les services de l'Etat requis.

Le requérant est tenu de payer ou de rembourser les frais occasionnés par:

- l'intervention d'un officier ministériel ou d'une personne compétente selon la loi de l'Etat de destination,
- l'emploi d'une forme particulière.

## Article 13

L'exécution d'une demande de signification ou de notification conforme aux dispositions de la présente Convention ne peut être refusée que si l'Etat requis juge que cette exécution est de nature à porter atteinte à sa souveraineté ou à sa sécurité.

L'exécution ne peut être refusée pour le seul motif que la loi de l'Etat requis revendique la compétence judiciaire exclusive dans l'affaire en cause ou ne connaît pas de voie de droit répondant à l'objet de la demande.

En cas de refus, l'Autorité centrale en informe immédiatement le requérant et indique les motifs.

## Article 14

Les difficultés qui s'élèveraient à l'occasion de la transmission, aux fins de signification ou de notification, d'actes judiciaires seront réglées par la voie diplomatique.

## Article 15

Lorsqu'un acte introductif d'instance ou un acte équivalent a dû être transmis à l'étranger aux fins de signification ou de notification,

## Article 10

Provided the State of destination does not object, the present Convention shall not interfere with--

- the freedom to send judicial documents, by postal channels, directly to persons abroad,
- the freedom of judicial officers, officials or other competent persons of the State of origin to effect service of judicial documents directly through the judicial officers, officials or other competent persons of the State of destination,
- the freedom of any person interested in a judicial proceeding to effect service of judicial documents directly through the judicial officers, officials or other competent persons of the State of destination.

## Article 11

The present Convention shall not prevent two or more contracting States from agreeing to permit, for the purpose of service of judicial documents, channels of transmission other than those provided for in the preceding articles and, in particular, direct communication between their respective authorities.

## Article 12

The service of judicial documents coming from a contracting State shall not give rise to any payment or reimbursement of taxes or costs for the services rendered by the State addressed.

The applicant shall pay or reimburse the costs occasioned by--

- the employment of a judicial officer or of a person competent under the law of the State of destination,
- the use of a particular method of service.

## Article 13

Where a request for service complies with the terms of the present Convention, the State addressed may refuse to comply therewith only if it deems that compliance would infringe its sovereignty or security.

It may not refuse to comply solely on the ground that, under its internal law, it claims exclusive jurisdiction over the subject-matter of the action or that its internal law would not permit the action upon which the application is based.

The Central Authority shall, in case of refusal, promptly inform the applicant and state the reasons for the refusal.

## Article 14

Difficulties which may arise in connection with the transmission of judicial documents for service shall be settled through diplomatic channels.

## Article 15

Where a writ of summons or an equivalent document had to be transmitted abroad for the purpose of service, under the provisions

selon les dispositions de la présente Convention, et que le défendeur ne comparait pas, le juge est tenu de surseoir à statuer aussi longtemps qu'il n'est pas établi:

- a) ou bien que l'acte a été signifié ou notifié selon les formes prescrites par la législation de l'Etat requis pour la signification ou la notification des actes dressés dans ce pays et qui sont destinés aux personnes se trouvant sur son territoire,
- b) ou bien que l'acte a été effectivement remis au défendeur ou à sa demeure selon un autre procédé prévu par la présente Convention,

et que, dans chacune de ces éventualités, soit la signification ou la notification, soit la remise a eu lieu en temps utile pour que le défendeur ait pu se défendre.

Chaque Etat contractant a la faculté de déclarer que ses juges, notwithstanding les dispositions de l'alinéa premier, peuvent statuer si les conditions suivantes sont réunies, bien qu'aucune attestation constatant soit la signification ou la notification, soit la remise, n'ait été reçue:

- a) l'acte a été transmis selon un des modes prévus par la présente Convention,
- b) un délai que le juge appréciera dans chaque cas particulier et qui sera d'au moins six mois, s'est écoulé depuis la date d'envoi de l'acte,
- c) notwithstanding toutes diligences utiles auprès des autorités compétentes de l'Etat requis, aucune attestation n'a pu être obtenue.

Le présent article ne fait pas obstacle à ce qu'en cas d'urgence, le juge ordonne toutes mesures provisoires ou conservatoires.

## Article 16

Lorsqu'un acte introductif d'instance ou un acte équivalent a dû être transmis à l'étranger aux fins de signification ou de notification, selon les dispositions de la présente Convention, et qu'une décision a été rendue contre un défendeur qui n'a pas comparu, le juge a la faculté de relever ce défendeur de la forclusion résultant de l'expiration des délais de recours, si les conditions suivantes sont réunies:

- a) le défendeur, sans qu'il y ait eu faute de sa part, n'a pas eu connaissance en temps utile dudit acte pour se défendre et de la décision pour exercer un recours,
- b) les moyens du défendeur n'apparaissent pas dénués de tout fondement.

La demande tendant au relevé de la forclusion est irrecevable si elle n'est pas formée dans un délai raisonnable à partir du moment où le défendeur a eu connaissance de la décision.

Chaque Etat contractant a la faculté de déclarer que cette demande est irrecevable si elle est formée après l'expiration d'un délai qu'il précisera dans sa déclaration, pourvu que ce délai ne soit pas inférieur à un an à compter du prononcé de la décision.

Le présent article ne s'applique pas aux décisions concernant l'état des personnes.

## CHAPTER II — ACTS EXTRAJUDICIAL

## Article 17

Les actes extrajudiciaires émanant des autorités et officiers ministériels d'un Etat contractant peuvent être transmis aux fins de signification

of the present Convention, and the defendant has not appeared, judgment shall not be given until it is established that—

- a) the document was served by a method prescribed by the internal law of the State addressed for the service of documents in domestic actions upon persons who are within its territory, or
- b) the document was actually delivered to the defendant or to his residence by another method provided for by this Convention,

and that in either of these cases the service or the delivery was effected in sufficient time to enable the defendant to defend.

Each contracting State shall be free to declare that the judge, notwithstanding the provisions of the first paragraph of this article, may give judgment even if no certificate of service or delivery has been received, if all the following conditions are fulfilled—

- a) the document was transmitted by one of the methods provided for in this Convention,
- b) a period of time of not less than six months, considered adequate by the judge in the particular case, has elapsed since the date of the transmission of the document,
- c) no certificate of any kind has been received, even though every reasonable effort has been made to obtain it through the competent authorities of the State addressed.

Notwithstanding the provisions of the preceding paragraphs the judge may order, in case of urgency, any provisional or protective measures.

## Article 16

When a writ of summons or an equivalent document had to be transmitted abroad for the purpose of service, under the provisions of the present Convention, and a judgment has been entered against a defendant who has not appeared, the judge shall have the power to relieve the defendant from the effects of the expiration of the time for appeal from the judgment if the following conditions are fulfilled—

- a) the defendant, without any fault on his part, did not have knowledge of the document in sufficient time to defend, or knowledge of the judgment in sufficient time to appeal, and
- b) the defendant has disclosed a *prima facie* defence to the action on the merits.

An application for relief may be filed only within a reasonable time after the defendant has knowledge of the judgment.

Each contracting State may declare that the application will not be entertained if it is filed after the expiration of a time to be stated in the declaration, but which shall in no case be less than one year following the date of the judgment.

This article shall not apply to judgments concerning status or capacity of persons.

## CHAPTER II — EXTRAJUDICIAL DOCUMENTS

## Article 17

Extrajudicial documents emanating from authorities and judicial officers of a contracting State may be transmitted for the purpose of

tion ou de notification dans un autre Etat contractant selon les modes et aux conditions prévus par la présente Convention.

## CHAPITRE III — DISPOSITIONS GÉNÉRALES

## Article 18

Tout Etat contractant peut désigner, outre l'Autorité centrale, d'autres autorités dont il détermine les compétences.

Toutefois, le requérant a toujours le droit de s'adresser directement à l'Autorité centrale.

Les Etats fédéraux ont la faculté de désigner plusieurs Autorités centrales.

## Article 19

La présente Convention ne s'oppose pas à ce que la loi interne d'un Etat contractant permette d'autres formes de transmission non prévues dans les articles précédents, aux fins de signification ou de notification, sur son territoire, des actes venant de l'étranger.

## Article 20

La présente Convention ne s'oppose pas à ce que des Etats contractants s'entendent pour déroger:

- a) à l'article 3, alinéa 2, en ce qui concerne l'exigence du double exemplaire des pièces transmises,
- b) à l'article 5, alinéa 3, et à l'article 7, en ce qui concerne l'emploi des langues,
- c) à l'article 5, alinéa 4,
- d) à l'article 12, alinéa 2.

## Article 21

Chaque Etat contractant notifiera au Ministère des Affaires Etrangères des Pays-Bas soit au moment du dépôt de son instrument de ratification ou d'adhésion, soit ultérieurement:

- a) la désignation des autorités prévues aux articles 2 et 18,
- b) la désignation de l'autorité compétente pour établir l'attestation prévue à l'article 6,
- c) la désignation de l'autorité compétente pour recevoir les actes transmis par la voie consulaire selon l'article 9.

Il notifiera, le cas échéant, dans les mêmes conditions:

- a) son opposition à l'usage des voies de transmission prévues aux articles 8 et 10,
- b) les déclarations prévues aux articles 15, alinéa 2, et 16, alinéa 3,
- c) toute modification des désignations, opposition et déclarations mentionnées ci-dessus.

## Article 22

La présente Convention remplacera dans les rapports entre les Etats qui l'auront ratifiée, les articles 1 à 7 des Conventions relatives à la procédure civile, respectivement signées à La Haye, le 17 juillet 1905 et le premier mars 1954, dans la mesure où lesdits Etats sont Parties à l'une ou à l'autre de ces Conventions.

service in another contracting State by the methods and under the provisions of the present Convention.

## CHAPTER III — GENERAL CLAUSES

## Article 18

Each contracting State may designate other authorities in addition to the Central Authority and shall determine the extent of their competence.

The applicant shall, however, in all cases, have the right to address a request directly to the Central Authority.

Federal States shall be free to designate more than one Central Authority.

## Article 19

To the extent that the internal law of a contracting State permits methods of transmission, other than those provided for in the preceding articles, of documents coming from abroad, for service within its territory, the present Convention shall not affect such provisions.

## Article 20

The present Convention shall not prevent an agreement between any two or more contracting States to dispense with—

- a) the necessity for duplicate copies of transmitted documents as required by the second paragraph of article 3,
- b) the language requirements of the third paragraph of article 5 and article 7,
- c) the provisions of the fourth paragraph of article 5,
- d) the provisions of the second paragraph of article 12.

## Article 21

Each contracting State shall, at the time of the deposit of its instrument of ratification or accession, or at a later date, inform the Ministry of Foreign Affairs of the Netherlands of the following—

- a) the designation of authorities, pursuant to articles 2 and 18,
- b) the designation of the authority competent to complete the certificate pursuant to article 6,
- c) the designation of the authority competent to receive documents transmitted by consular channels, pursuant to article 9.

Each contracting State shall similarly inform the Ministry, where appropriate, of—

- a) opposition to the use of methods of transmission pursuant to articles 8 and 10,
- b) declarations pursuant to the second paragraph of article 15 and the third paragraph of article 16,
- c) all modifications of the above designations, oppositions and declarations.

## Article 22

Where Parties to the present Convention are also Parties to one or both of the Conventions on civil procedure signed at The Hague on 17th July 1905, and on 1st March 1954, this Convention shall replace as between them articles 1 to 7 of the earlier Conventions.

## Article 23

La présente Convention ne porte pas atteinte à l'application de l'article 23 de la Convention relative à la procédure civile, signée à La Haye, le 17 juillet 1905, ni de l'article 24 de celle signée à La Haye, le premier mars 1954.

Ces articles ne sont toutefois applicables que s'il est fait usage de modes de communication identiques à ceux prévus par lesdites Conventions.

## Article 24

Les accords additionnels auxdites Conventions de 1905 et de 1954, conclus par les Etats contractants, sont considérés comme également applicables à la présente Convention à moins que les Etats intéressés n'en conviennent autrement.

## Article 25

Sans préjudice de l'application des articles 22 et 24, la présente Convention ne déroge pas aux Conventions auxquelles les Etats contractants sont ou seront Parties et qui contiennent des dispositions sur les matières réglées par la présente Convention.

## Article 26

La présente Convention est ouverte à la signature des Etats représentés à la Dixième session de la Conférence de La Haye de droit international privé.

Elle sera ratifiée et les instruments de ratification seront déposés auprès du Ministère des Affaires Etrangères des Pays-Bas.

## Article 27

La présente Convention entrera en vigueur le soixantième jour après le dépôt du troisième instrument de ratification prévu par l'article 26, alinéa 2.

La Convention entrera en vigueur, pour chaque Etat signataire ratifiant postérieurement, le soixantième jour après le dépôt de son instrument de ratification.

## Article 28

Tout Etat non représenté à la Dixième session de la Conférence de La Haye de droit international privé pourra adhérer à la présente Convention après son entrée en vigueur en vertu de l'article 27, alinéa premier. L'instrument d'adhésion sera déposé auprès du Ministère des Affaires Etrangères des Pays-Bas.

La Convention n'entrera en vigueur pour un tel Etat qu'à défaut d'opposition de la part d'un Etat ayant ratifié la Convention avant ce dépôt, notifié au Ministère des Affaires Etrangères des Pays-Bas dans un délai de six mois à partir de la date à laquelle ce Ministère lui aura notifié cette adhésion.

A défaut d'opposition, la Convention entrera en vigueur pour l'Etat adhérent le premier jour du mois qui suit l'expiration du dernier des délais mentionnés à l'alinéa précédent.

## Article 29

Tout Etat, au moment de la signature, de la ratification ou de

## Article 23

The present Convention shall not affect the application of article 23 of the Convention on civil procedure signed at The Hague on 17th July 1905, or of article 24 of the Convention on civil procedure signed at The Hague on 1st March 1954.

These articles shall, however, apply only if methods of communication, identical to those provided for in these Conventions, are used.

## Article 24

Supplementary agreements between parties to the Conventions of 1905 and 1954 shall be considered as equally applicable to the present Convention, unless the parties have otherwise agreed.

## Article 25

Without prejudice to the provisions of articles 22 and 24, the present Convention shall not derogate from Conventions containing provisions on the matters governed by this Convention to which the contracting States are, or shall become, Parties.

## Article 26

The present Convention shall be open for signature by the States represented at the Tenth Session of the Hague Conference on Private International Law.

It shall be ratified, and the instruments of ratification shall be deposited with the Ministry of Foreign Affairs of the Netherlands.

## Article 27

The present Convention shall enter into force on the sixtieth day after the deposit of the third instrument of ratification referred to in the second paragraph of article 26.

The Convention shall enter into force for each signatory State which ratifies subsequently on the sixtieth day after the deposit of its instrument of ratification.

## Article 28

Any State not represented at the Tenth Session of the Hague Conference on Private International Law may accede to the present Convention after it has entered into force in accordance with the first paragraph of article 27. The instrument of accession shall be deposited with the Ministry of Foreign Affairs of the Netherlands.

The Convention shall enter into force for such a State in the absence of any objection from a State, which has ratified the Convention before such deposit, notified to the Ministry of Foreign Affairs of the Netherlands within a period of six months after the date on which the said Ministry has notified it of such accession.

In the absence of any such objection, the Convention shall enter into force for the acceding State on the first day of the month following the expiration of the last of the periods referred to in the preceding paragraph.

## Article 29

Any State may, at the time of signature, ratification or accession,

l'adhésion, pourra déclarer que la présente Convention s'étendra à l'ensemble des territoires qu'il représente sur le plan international, ou à l'un ou plusieurs d'entre eux. Cette déclaration aura effet au moment de l'entrée en vigueur de la Convention pour ledit Etat.

Par la suite, toute extension de cette nature sera notifiée au Ministère des Affaires Etrangères des Pays-Bas.

La Convention entrera en vigueur, pour les territoires visés par l'extension, le soixantième jour après la notification mentionnée à l'alinéa précédent.

## Article 30

La présente Convention aura une durée de cinq ans à partir de la date de son entrée en vigueur conformément à l'article 27, alinéa premier, même pour les Etats qui l'auront ratifiée ou y auront adhéré postérieurement.

La Convention sera renouvelée tacitement de cinq en cinq ans, sauf dénonciation.

La dénonciation sera, au moins six mois avant l'expiration du délai de cinq ans, notifiée au Ministère des Affaires Etrangères des Pays-Bas.

Elle pourra se limiter à certains des territoires auxquels s'applique la Convention.

La dénonciation n'aura d'effet qu'à l'égard de l'Etat qui l'aura notifiée. La Convention restera en vigueur pour les autres Etats contractants.

## Article 31

Le Ministère des Affaires Etrangères des Pays-Bas notifiera aux Etats visés à l'article 26, ainsi qu'aux Etats qui auront adhéré conformément aux dispositions de l'article 28:

- a) les signatures et ratifications visées à l'article 26;
- b) la date à laquelle la présente Convention entrera en vigueur conformément aux dispositions de l'article 27, alinéa premier;
- c) les adhésions visées à l'article 28 et la date à laquelle elles auront effet;
- d) les extensions visées à l'article 29 et la date à laquelle elles auront effet;
- e) les désignations, opposition et déclarations mentionnées à l'article 21;
- f) les dénonciations visées à l'article 30, alinéa 3.

En foi de quoi, les soussignés, dûment autorisés, ont signé la présente Convention.

Fait à La Haye, le 15 novembre 1965, en français et en anglais, les deux textes faisant également foi, en un seul exemplaire, qui sera déposé dans les archives du Gouvernement des Pays-Bas et dont une copie certifiée conforme sera remise, par la voie diplomatique, à chacun des Etats représentés à la Dixième session de la Conférence de La Haye de droit international privé.

declare that the present Convention shall extend to all the territories for the international relations of which it is responsible, or to one or more of them. Such a declaration shall take effect on the date of entry into force of the Convention for the State concerned.

At any time thereafter, such extensions shall be notified to the Ministry of Foreign Affairs of the Netherlands.

The Convention shall enter into force for the territories mentioned in such an extension on the sixtieth day after the notification referred to in the preceding paragraph.

## Article 30

The present Convention shall remain in force for five years from the date of its entry into force in accordance with the first paragraph of article 27, even for States which have ratified it or acceded to it subsequently.

If there has been no denunciation, it shall be renewed tacitly every five years.

Any denunciation shall be notified to the Ministry of Foreign Affairs of the Netherlands at least six months before the end of the five year period.

It may be limited to certain of the territories to which the Convention applies.

The denunciation shall have effect only as regards the State which has notified it. The Convention shall remain in force for the other contracting States.

## Article 31

The Ministry of Foreign Affairs of the Netherlands shall give notice to the States referred to in article 26, and to the States which have acceded in accordance with article 28, of the following—

- a) the signatures and ratifications referred to in article 26;
- b) the date on which the present Convention enters into force in accordance with the first paragraph of article 27;
- c) the accessions referred to in article 28 and the dates on which they take effect;
- d) the extensions referred to in article 29 and the dates on which they take effect;
- e) the designations, oppositions and declarations referred to in article 21;
- f) the denunciations referred to in the third paragraph of article 30.

In witness whereof the undersigned, being duly authorised thereto, have signed the present Convention.

Done at The Hague, on the 15th day of November, 1965, in the English and French languages, both texts being equally authentic, in a single copy which shall be deposited in the archives of the Government of the Netherlands, and of which a certified copy shall be sent, through the diplomatic channel, to each of the States represented at the Tenth Session of the Hague Conference on Private International Law.